المحاضرة الثالثة:

التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن التنمية المستدامة لم تحظى باهتمام الدارسين الاجتماعيين والاقتصاديين وخبراء التنمية، وإنما أيضا من جانب الحكومات والهيئات الدولية المعنية، إذا أخذنا في الحسبان أن الاهتمام بقضية التنمية قد تواصل ما بعد الحرب العالمية الثانية فشهد ثراءا كبيرا.

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع إستراتيجية متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية الاقتصادية، الاجتماعية والصحية للمواطن والمحافظة على البيئة والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية، والتنمية المستدامة عملية تحول في المجتمع، فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر والأجيال اللاحقة.

والتنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا، بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، إذ كانت التنمية تركز على قضايا الرفاه الاجتماعي في الخمسينات وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات، ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات، ثم ظهر مفهوم ومصطلح التنمية المستدامة كرد على الخوف من تدهور البيئة الناتج عن الأساليب التقليدية للتنمية الذي لم يراعي الآثار السلبية للنمو السريع للإنتاج، سواء على الإنسان أو الموارد الطبيعية أو البيئة عموما.

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، ثم أصبح مفهوما متداولا على نطاق واسع خلال قمة "ريو" عام 1992، بينما ترجع أصول هذا المصطلح إلى فكرة حماية البيئة، ويتسع مفهوم التنمية المستدامة ليشمل قضايا أخرى، حيث أكدت قمة العالم 2005 على العلاقة المتبادلة بين الدعائم المتخلفة المفرزة لها وهي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، ومن هذا المنطلق نجد مفهوم التنمية يسري في كل جوانب حياتنا الآنية والمستقبلية[1].

1-مفهومها:

يستخدم مصطلح التنمية المستدامة للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وهذا يعني أن لو تعرض العمليات التي يتم بواسطتها تلبية حاجات الناس وإشباعها للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها كذلك.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص50.

فمع تنامي وعي الدول والمؤسسات بقضايا البيئة والمجتمع ظهر مصطلح التنمية المستدامة والذي تبلور في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، ثم تم تبنيه سنة 1987، في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ومع ذلك ظهرت عدة تعريفات للمصطلح نذكر بعضها:

-تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال اللاحقة في الوفاء باحتياجاتها، واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على أن التنمية المستدامة هي: ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو مسار الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[2].

-وعرفت التنمية المستدامة على أنها عملية مجتمعية دائمة بإرادة وطنية مستقلة، بفرض إيجاد تحولات وتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو لقدرات المجتمع المعني وتحسين الحياة فيه.

-وعرفت بأنها تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست من أنماط التنمية، مثل: الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، بل هي تشملها جميعا، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، والموارد البشرية، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية[3]، حيث أنه لن تحدث تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية والعولمة الاقتصادية مستحيلة دون التعرف بمسؤولية تجاه البيئة.

وبالإضافة إلى كل هذا هناك من أدرج تحت مفهوم التنمية المستدامة عددا من القضايا:

-التنمية المرجوة لا تستهدف مجتمعا بعينه ولفترة محدودة، بل لكل البشرية وللمستقبل البعيد.

-تنمية تفي بمتطلبات الحاضر ودو المساس بقدرات الأجيال اللاحقة على توفير حاجياتها.

-المستويات المعيشة المتجاوزة للحد الأدنى من الأساسي من الحاجيات لا يمكن إدامتها عند مراعاة مستويات الاستهلاك على المدى البعيد.

-الاحتياجات البشرية تتحدد ثقافيا واجتماعيا، وعليه فالتنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع على الاستهلاك الذي لا يتعدى حدود الإمكانيات البيئية.

وعليه فالتنمية المستدامة تشتمل على عدة عناصر:

---

[2]ماجدة أبو زفط وعثمان محمد غنيم: التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 01، جانفي 2009، ص23.

[3]نوزاد عبد الرحمان الهيتي: التنمية المستدامة في الوطن العربي -الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية- مجلة الشؤون العربية، العدد 125، الكويت، سنة 2006، ص104.

-العنصر الاجتماعي بحيث تتساوى حظوظ الفقراء وغيرهم في تحقيق التنمية.

-عنصر الأمد البعيد، باعتباره كان مغفلا في العمليات التنموية الاقتصادية والاجتماعية القديمة.

-عنصر التنسيق بين الآفاق الوطنية والدولية.

-التضامن بين الأجيال الحالية والمستقبلية وكذا تضامن الأجيال الحالية مع بعضها وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الفقر.

-ضمان النمو الاقتصادي (الرفاهية حق لجميع الشعوب).

-المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل.

-التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم أين يتم توفير حاجات كل الناس من الغذاء، التعليم، الصحة والطاقة وغيرها.

وعليه فمفهوم التنمية المستدامة قد تطور مع الوقت منذ ظهوره لأول مرة، ورغم الاختلافات الثانوية المسجلة في مجمل التحديات التي أعطيت له إلا أنها تتفق في نظرتها لها باعتبارها:

نتاج لعمل المجتمع ومجهوداته من أجل مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية، من أجل التوزيع العادل للثروات بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، هذه العملية يتحملها الأفراد وكذا المؤسسات على اختلافها والدول، كما أنه من أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، مع التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.

2-أبعادها:

إن التنمية المستدامة هي عبارة عن عمليات تنموية بمراعاة ثلاثة أبعاد مع ضمان التنظيم والترشيد في استخدام الموارد، وعليه فإن أهم خصائص التنمية المستدامة بحسب مفهومها هو ربط ثلاث مكونات أساسية هي المجتمع-الاقتصاد-البيئة[4].

وعليه فالتنمية المستدامة تستند إلى أبعاد ثلاثة: بيئية، اجتماعية واقتصادية في شكل متكامل ومترابط، حيث شاع كثيرا بأن التنمية المستدامة هي مؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية، غير

---

[4]باتر محمد علي: العالم ليس للبيع -مخاطر العولمة على التنمية المستدامة-، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، سنة 2003، ص189.

أن حقيقة المفهوم، لا تقتصر على البعد البيئي فحسب بل تشمل الإستراتيجية الاقتصادية والوعاء الاجتماعي، ويمكن أن نلخص أبعاد التنمية المستدامة كما يلي[5]:

أ-البعد الاقتصادي: نظام الاستدامة الاقتصادية يعني التمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل دائم مع المحافظة على مستوى معين من التوازن الاقتصادي مع منع حدوث اختلالات اجتماعية بسبب السياسات الاقتصادية، وعليه فالبعد الاقتصادي يشتمل على:

-النمو الاقتصادي المستديم.

-كفاءة رأس المال.

-إشباع الحاجيات الأساسية.

-العدالة الاقتصادية.

ب-البعد البيئي: الاستدامة البيئية هي المحافظة على قاعدة مستقرة من الموارد الطبيعية وتجنب استنزاف الزائد من الموارد المتجددة وغير المتجددة، مع حماية التوازن الجوي والتنوع الحيوي وإنتاجية الأرض الزراعية ومختلف الأنظمة البيئية الطبيعية المصنفة كموارد اقتصادية، وعليه فالبعد البيئي يشتمل على:

-مراعاة النظم الأيكولوجية.

-التنوع البيولوجي.

-الطاقة.

-الإنتاجية البيولوجية.

-القدرة على التكيف البيئي.

جـ-البعد الاجتماعي: الاستدامة الاجتماعية تتمثل في تحقيق العدالة في التوزيع، مع توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والترفيه وغيرها إلى طالبيها مع ضمان المشاركة الشعبية، وعليه فالبعد الاجتماعي يشتمل على ما يلي:

-المساواة في التوزيع (التوزيع العادل).

-المشاركة الشعبية.

---

[5]عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35، العدد01، جانفي 2008، ص177.

-التنويع الثقافي.

-استدامة المؤسسات.

فالتنمية المستدامة هي تكامل وتداخل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، حيث أنها تتضمن اقتصاديا زيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر، باستغلال الموارد الطبيعية بالشكل الأمثل مع إعطاء الأولوية لفقراء العالم، وتتضمن اجتماعيا إلى التوازن في العلاقة بين الطبيعة والبشر، والنهوض بالرفاهية وتحسين سبل تحصيل الخدمات التعليمية والصحية الأساسية واحترام حقوق الإنسان مع تنمية الثقافات المختلفة وحماية التعددية وعمومية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، وتتضمن بيئيا الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والأيكولوجية وتنميتها.

وزيادة على هذه الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة يمكن إضافة أبعاد ثانوية وفرعية لها مثل:

-استخدام تكنولوجيا أنظف.

-الحد من انبعاثات الغازات.

-الحد من التدهور البيئي باستخدام قوانين خاصة بالبيئة.

-الاعتماد على الطاقات المتجددة والبديلة عن المحروقات.

-الحفاظ على طبقة الأوزون.

وبتطور مفهوم التنمية المستدامة هناك من أضاف بعدين آخرين لها هما:

-**البعد الثقافي:** الذي يتضمن الدفاع عن التنوع والاختلاف الثقافي.

-**البعد السياسي:** الذي يتضمن الممارسات السياسية المدعمة للديمقراطية والتي تسمح بتحقيق العدل والمساواة في توزيع الموارد بين الأجيال، مع العقلانية في استخدام الموارد الطبيعية.

3-أهدافها:

إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك استنادا إلى عناصرها ومقوماتها، نجمل هذه الأهداف فيما يلي:

أ-**الدخل:** تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع المصغرة وخلق الوظائف للأغلبية محدودة الدخل أو الفقراء وذلك في القطاع الرسمي، أما الاستدامة الاقتصادية فتهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان

الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في كلا القطاعين العام والخاص، وتهدف أيضا إلى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

ب-الصحة: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية القيمة الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية من خلال تحقيق الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة المدعمة للحياة.

جـ-الغذاء: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، أما الاستدامة الاقتصادية فتهدف إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والإقليمي والتصدير، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

د-المياه: تهدف فيها الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية.

هـ-السكن والخدمات: تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بسعر مناسب مع الصرف الصحي والمواصلات والطرقات ومختلف الخدمات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الجيد لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية، وكل تلك الموارد التي تستغل أو تستخدم بطريقة أو بأخرى في البناء.